دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

(دراسة تحليلية تطبيقية علي مصر)

د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجى

مدرس الاقتصاد والمالية بالمعهد العالى

للحاسب الآلى وإدارة الأعمال بالزرقا دمياط

(ISSN: 2537- 0758)

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية تطبيقية علي مصر)

د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجى

الملخص:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

وفي مصر تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد؛ حيث تمثل حوالي ٧٥% من القوى العاملة في القطاع الخاص وتساهم بحوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادى

Abstract:

Small and medium-sized enterprises (SMEs) constitute the backbone of any country's economy, whether developed or developing. They are characterized by their high capacity to provide job opportunities, increase production, boost economic growth rates, and achieve development. They are also a means of stimulating self-employment and private business, and do not require high capital costs to start their operations. These enterprises are also distinguished by their ability to employ semi-skilled and unskilled labor.

In Egypt, small enterprises play a pivotal role in supporting the economy; they represent approximately 75% of the private sector workforce and contribute approximately 40% of the gross domestic product.

Keywords:

SMEs, economic development, economic growth

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المُحرك الرئيسي لاقتصاد الدولة، وتصنف كواحدة من أهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي؛ حيث تحتاج أي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة، إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشارك في نمو اقتصادها عن طريق القطاع الخدمي والمساعدة في القطاع الصناعي أيضاً.

وتظهر أهمية المشروعات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية. أيضاً لها أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ولاسيما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد النمط الغالب للمشروعات، ويتوقع لها أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصادات الحديثة؛ حيث تشكل أكثر من ٩٠% من إجمالي عدد الشركات في العديد من الدول، وتساهم فيما يزيد عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية.

وفي مصر تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد؛ حيث تمثل حوالي ٧٥% من القوى العاملة في القطاع الخاص وتساهم بحوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم هذه الأهمية تواجه المشروعات الصغيرة تحديات كبيرة مثل التمويل، البيروقراطية، والتضخم، والتي تؤثر على قدرتها على النمو والاستدامة.

كما تعدُّ الشركات الصغيرة والمتوسطة القوة الدافعة وراء تنمية الاقتصادات المختلفة، وقد أولت الحكومات اهتمامًا كبيرًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل الفوائد الاقتصادية والمالية المختلفة التي تجلبها للصناعات الوطنية وتنمية القطاع الخاص

بالإضافة إلى خلق فرص العمل ودفع عجلة الإنتاج وتشجيع الإبداع وريادة الأعمال. أما من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة فتمويل الشركات يساعدها

(ISSN: 2537- 0758)

على النمو والحصول على الموارد بتكاليف أقل، والوصول إلى الموارد غير المتاحة في الأسواق المحلية.

أهمية البحث:

١. بيان مفهوم المشروعات الصغيره والمتوسطه
٢. التعرف على الاطار التشريعى المنظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطه
٣. بيان أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية
٤. التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والتأصيلي فى ضوء المؤشرات الاقتصادية والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث.

مشكلة البحث:

تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

وتظهر مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطه؟
- ما هو الاطار التشريعى المنظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطه؟
- ما أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية؟

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثانى: الاطار التشريعى المنظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثانى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثانى: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المبحث الأول

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد وتقسيم:

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى، وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية، ولا بد من تنظيم تشريعى للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثانى: الاطار التشريعى المنظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار الإنتاج ومستوى التكنولوجيا، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة ؛ فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي[١].

[١] د. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المجلد ١١، العدد ٧٦ يونيو ٢٠٢١ص ٩٣ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

وتعرف الأمم المتحدة المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من ٢٠-١٠٠ فرد، والمشروعات المتوسطة هي تلك التي يعمل بها من ١٠١- ٥٠٠ فرد. ويتم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الصغيرة، وهى التي يعمل بها نحو ١٠٠ عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة هي التي يعمل بها من ١٠٠ عامل حتى أقل من ١٠٠٠عامل[٢].

وقد وصفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشروعات الصغيرة بأنها تضم العديد من الخصائص مثل استقلال الإدارة، وحصرها على المديرين من ملاك المشروع وما يوفره هذا المالك من رأس المال، إضافة إلى الحجم الصغير نسبيًّا للمشروع ضمن الصناعة التي ينتمي إليها، وخدمة المشروع للمنطقة أو المجتمع الذي يحيط به، أي أن المشروع الصغير هو منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة يعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبًا.

كذلك تعريف منظمة العمل الدولية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف غالبًا من منتجين مستقلين، ويعتمد المشروع على عنصر العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالًا وحرفيين، وعادة ما تكسب دخولًا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة.

ويضيف هذا التعريف أنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية للدولة، كما أقرت منظمة العمل الدولية أن المشروعات متناهية الصغر هي التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين ١-١٠ عمال، والمشروعات الصغيرة ما بين ١٠-١٠٠ عامل، والمتوسطة ما بين ١٠٠-٢٥٠ عامل[٣].

---

[٢] د. حسين عبدالمطلب الأسرج، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ع ٥٣، ٢٠١٠ ص ٢٨٠.

[٣] د. جيهان عبدالسلام، المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠٢٠ عبر الرابط التالى:https://pharostudies.com/

د. حسين عبدالمطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٠١١)، ص.٦.

ويعرف البعض المشروع الصغير بأنه عبارة عن شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا لا يزيد رأسماله عن مليون جنيه ويتكون المشروع الصغير من العناصر الآتية[٤]:

أيضاً يُعرف المشروع الصغير بأنه مشروع يتملكه شخص أو عدد قليل من الأشخاص؛ وبالتالي استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض مثل (أراضي– مباني– معدات).

وعلى المستوى التكنولوجي، نظرًا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالبًا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيًّا؛ كما يتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة[٥].

وضع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠[٦]، تعريف محدد للمشروع المتوسط، والمشروع الصغير، والمشروع متناهي الصغر، وحدد حجم الأعمال السنوي لكل مشروع، وقيمة رأس المال لكل منهم ونعرض تعريف لكل أنواع المشروعات، على النحو التالى:

١– **المشروعات المتوسطة:**

- كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه.
- كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه.
- كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ مليون جنيه.

---

[٤] شحاتة أبو زيد، آليات تنفيذ المشروعات الصغيرة بحث مقدم إلى مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس– كلية التجارة ومنظمة حقوق الإنسان، ٢٠١٢، ص٥٦.

[5] Oya Pinar Ardic, Nataliya Mylenko, & Valentina Saltane, Small and Medium Enterprises A Cross-Country Analysis with a New Data Set, Policy Research Working Papwe No.5538, (Washington, D.C: The World Bank, January.2011), PP. 7-9.

[٦] القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر **الجريدة الرسمية– العدد ٢٨ مكرر (و)– في ١٥ يوليه سنة ٢٠٢٠.**

(ISSN: 2537- 0758)

٢- المشروعات الصغيرة:

- كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن ٥٠ مليون جنيه
- كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٥ مليون جنيه.
- كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن *٣ مليون جنيه*.

٣- المشروعات متناهية الصغر:

- كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه.
- كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن ٥٠ ألف جنيه.

ولقد عرف القانون، المشروع حديث التأسيس، بأنه "المشروع الذى لم يمض على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه أكثر من سنتين".

٤- مشروعات الاقتصاد غير الرسمي

عرف القانون سالف الإشارة، مشروعات الاقتصاد غير الرسمي بأنها المراد بها المشروعات المتوسطة أو الصغيرة التى تقوم بنشاطها بدون أن تحصل على أي ترخيص أو موافقة أخرى، وتكون لازمة لممارسة النشاط، يصدر لها قرار مباشرة من رئيس مجلس الوزراء.

ووفقًا للقانون، الجهة مقدمة التمويل هي "البنوك ومؤسسات التمويل والشركات والمؤسسات المالية وغيرها من الكيانات الأخرى المرخص لها بمزاولة نشاط تقديم تمويل أو تسهيلات ائتمانية للمشروعات أو التي يدخل هذا النشاط ضمن أغراضها وفقاً للتشريعات النافذة".

ونرى ضرورة تعديل القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة صياغة تعريفات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، **لتصبح كالتالي:**

- **المشروعات المتوسطة:** كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي من ١٠٠ إلى ٤٠٠ مليون جنيه، أو المشروع الصناعي حديث التأسيس الذي يتراوح رأسماله المدفوع بين ١٠ و٣٠ مليون جنيه، أو المشروع غير الصناعي الذي يتراوح رأسماله المدفوع بين ٦ و١٠ ملايين جنيه.

- **المشروعات الصغيرة:** كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي بين ٢ و١٠٠ مليون جنيه.
- **المشروعات متناهية الصغر:** كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن ٢ مليون جنيه.

والهدف من هذا التعديلات على النحو الذى ذكرنها هو تغطية أكبر شريحة ممكنة من المشروعات، وإدماجها تحت مظلة القطاع الرسمي للاستفادة من المزايا الواردة في القانون.

المطلب الثانى

الاطار التشريعى المنظم للمشروعات الصغيره والمتوسطة

يعد القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ أحد الأدوات التشريعية الأساسية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر.

ويهدف القانون إلى خلق بيئة مواتية تعزز من دور هذه المشروعات كجزء أساسي من الاقتصاد المصري، خاصة في ظل الحاجة الملحة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أحد القوانين الفعّالة التي تشجع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم لهم العديد من التسهيلات التي تساعدهم في خلق العديد من فرص العمل والإنتاج، وبالتالي نمو حركة الاقتصاد[٧].

---

[٧] تأتى أبرز أهداف قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والامتيازات والتيسيرات التى يمنحها للمشروعات، **وذلك كالتالى:**

١. تشجيع الشباب والمواطنين علي إقامة مشروعات جديدة بآليات ميسرة وبسيطة وتقديم كافة وسائل الدعم الفني والتمويلي لضمان استمرار تلك المشروعات ونجاحها ومشاركتها الفعالة في الاقتصاد الوطني.

٢. تشجيع أصحاب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي والتمتع بكافة الخدمات التمويلية والتسويقية والتدريبية التي يوفرها القانون لهذه المشروعات.

(ISSN: 2537- 0758)

ويأتي هذا القانون كجزء من خطة شاملة تهدف إلى دعم الاقتصاد الرسمي وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب المشروعات غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تعزيز الشفافية وزيادة الإيرادات الحكومية.

ودعم الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والنمو، يساهم قانون ١٥٢ في رفع كفاءة الاقتصاد المصري بشكل عام. فهذه المشروعات تمثل أكثر من ٥٠% من القطاع الخاص في مصر، ولها دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل معدلات البطالة، ورفع مستوى دخل الأفراد.

ويمثل القانون دفعة قوية لخلق فرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، حيث تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وتوفير وظائف لأعداد كبيرة من السكان، خاصة الشباب والنساء. وبالتالي، يساهم القانون في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الاستقرار الاجتماعي.

ويتيح القانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويل بطرق ميسرة، سواء من خلال برامج تمويلية بفوائد منخفضة أو قروض ميسرة. كما يشجع القانون على فتح حسابات بنكية للمشروعات غير الرسمية، مما يسهم في تحسين إدارة السيولة المالية لهذه الشركات وزيادة استقرارها المالي، و بالتالى يعزز دور القطاع الخاص ويدعم الاقتصاد الوطني.

وتسمح بنود القانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في المناقصات الحكومية، وهي خطوة تسهم في توفير فرص اقتصادية جديدة لهذه المشروعات. من خلال القدرة على المنافسة على العقود الحكومية، تستطيع هذه الشركات توسيع نشاطها وزيادة أرباحها، مما يعزز من دورها في الاقتصاد المحلي.، بما يزيد من تنوع الاقتصاد المحلي ويعزز إيرادات الدولة.

---

٣. يعبر قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن مدي اهتمام الدولة بتوفير مناخ استثماري وتشريعي للنهوض بهذا القطاع وتحفيز طاقات الشباب المصري للدخول في مجالات العمل الحر وريادة الأعمال.

٤. يمثل القانون نموذجا للتنسيق والتعاون بين أكثر من ٢٥ جهة من الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا القطاع تحت رئاسة رئيس الوزراء الذى يتولى رئاسة مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات.

أيضاً يشجع القانون المشروعات غير الرسمية على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية، مما يقلل من التكلفة والوقت اللازمين للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. ويسهم ذلك في زيادة الشفافية وتحسين الأداء المالي، وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة.

ويشجع القانون في تحسين المستوى المعيشي للفئات الاقل دخلا من خلال خلق وظائف جديدة، بما يدعم الاستقرار الاجتماعى و السياسي من خلال خفض البطالة ورفع دخل المواطنين.

ورغم أن القانون يمثل خطوة كبيرة نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن تمكينه وتنفيذه بالكامل يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق أقصى استفادة من إمكاناته. وتوسيع نطاق تطبيق القانون لتشمل مشروعات جديدة، وزيادة التوعية بمزاياه، وتشجيع المزيد من رواد الأعمال على الاستفادة من التسهيلات المقدمة.

ويتطلب تمكين القانون تنفيذه بشكل كامل وضمان التزام الجهات المعنية بتقديم التسهيلات المطلوبة. ويشمل ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطة، وضمان حصولها على التسهيلات المطلوبة لتحقيق النمو.

توسيع نطاق تطبيق القانون ليشمل مجالات جديدة، مثل التكنولوجيا والابتكار، يمكن أن يسهم في جذب استثمارات جديدة ويعزز من تنافسية الاقتصاد المصري على الصعيد العالمي. ويتيح هذا التوسع الفرصة لرواد الأعمال في مجالات غير تقليدية للاستفادة من الدعم المقدم.

أيضًا يسهم القانون بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يدعم أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠" من خلال توفير بيئة اقتصادية تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من النمو بشكل مستدام.

وبتطبيق القانون، يتم تعزيز مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية ويزيد من **تنوع الاقتصاد:**

(ISSN: 2537- 0758)

- **زيادة القدرة التنافسية:** من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطة، يعزز القانون من قدرتها التنافسية، ويتيح لها الفرصة للنمو والتوسع في أسواق جديدة.
- **تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية:** يسهم القانون في تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الشمول المالي، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- **تحفيز الابتكار:** يمكن للقانون أن يدعم الابتكار من خلال توفير بيئة محفزة للشركات الصغيرة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا والابتكار، مما يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة إنتاجية القوى العاملة.

ويمثل قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ خطوة مهمة نحو دعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تقديم حوافز ضريبية، وتسهيلات إجرائية، ودعم مالي، يعزز القانون من قدرة هذه المشروعات على الازدهار والنمو، ويسهم في زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. إلا أن التوسع في تطبيق القانون وضمان تمكينه بشكل كامل يعدان أمرين ضروريين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد المصري.

لذلك، ينبغي أن تستمر الحكومة في تعزيز تنفيذ القانون وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل مجالات جديدة، مع التركيز على التوعية بمزايا القانون، وتشجيع المزيد من المشروعات غير الرسمية على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي[٨].

ونص قانون رقم ١٥٢ في عام ٢٠٢٠ على تفعيل دور جهاز تنمية المشروعات على اعتباره الجهة المسئولة والداعمة للقطاع، ويقوم بتقديم مجموعة من الحوافز والمزايا التي تدعم انطلاق هذه المشروعات لتصبح له دور أساسي وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل مختلفة ومتنوعة للشباب.

وتم انشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧، وتعديلاته، ليكون هو الجهة المعنية

[٨] المجلس الوطنى المصرى للتنافسية عبر الرابط التالى:
https://encc-eg.org/pressroom/press.aspx?id=255

بتنمية و تهيئة البيئة التشريعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال فى مصر، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الاهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات، أو من خلال ما يؤسسه أو يساهم فيه من شراكات.

وانشئ الجهاز ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام ١٩٩١، والذى يُعد نتاجاً تنموياً لـ ٣٢ عاماً من الخبرات التنموية الشاملة متعددة المجالات، واستطاع الجهاز أن يحدد استراتيجيته وخريطة طريق تحافظ على تمسكه وقوة أداءه كمؤسسة مصرية تنموية وطنية تعمل بمفهوم مؤسسة دولية علي أرض مصرية.

حيث يعمل الجهاز من خلال شبكة من المكاتب الإقليمية المنتشرة على مستوي محافظات الجمهورية بإجمالي ٣١ مكتب يضم عدد ٣٣ وحدة تقديم الخدمات "الشباك الواحد OSS"، وبعدد من الموظفين بالجهاز (١٠٩٠ موظف)، بالإضافة إلى منظومة الشراكة مع عدد من الجمعيات الأهلية بعدد ٨٩٠ جمعية ومؤسسة، والتعاون مع حوالي ١٩٠٠ فرع بنك على مستوى الجمهورية، بجانب عدد من شركاء التنمية المحليين، وايضا عدد من الشركاء الدوليين والمانحين.

وفي إطار تعزيز الحوكمة المؤسسية قام الجهاز بتنفيذ استراتيجية الدولة في تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية الخاصة بمناخ الأعمال، وذلك من خلال صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٧/١٥.

ويعد القانون خطوة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مصر وما يتيحه من بيئة تشريعية داعمة لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبما تضمنه من حوافز وتيسيرات وإجراءات داعمة لهذه المشروعات، وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون بالقرار رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ من

(ISSN: 2537- 0758)

رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٥، والتي حددت الخطوات التنفيذية والضوابط الحاكمة والإجراءات المنظمة لتنفيذ القانون[٩].

ونص قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر على الحوافز الضريبية وغير الضريبية ومضمونه كالتالي:

- لمجلس الإدارة الحق في منح المشروعات التي تمارس نشاطها في أي من المجالات التالية منحها الحوافز المنصوص عليها في المادة ٢٤ وهذه المشروعات تتضمن مشروعات ريادة الأعمال، مشروعات التحول الرقمي والذكاء الصناعي، المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني.
- لمجلس الإدارة الحق في منح الحوافز التالية للمشروعات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون، وهذه الحوافز تكون في صورة تخصيص أراضي مجانية أو بمقابل رمزي، رد قيمة جزء من قيمة توصيل المرافق لأراضي المشروع أو جزء منها، تحمل الدولة جزء من تكلفة العاملين.
- تُعفى مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ومخططات التصميمات للدوائر المنصوص عليها ونماذج المنفعة.
- يُدرج فى الخطة السنوية للدولة ما يتم إقراره من تمويل ميسر للمشروعات المتوسطة والصغيرة كما يتم إدراج مصادر التمويل.
- تُعفى مشروعات الإقتصاد غير الرسمى التى تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها وفقًا لأحكام الباب السادس من رسوم التوثيق وضريبة الدمغة، وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها المشروعات للحصول على التمويل لمدة ٥ سنوات.
- تُحصل ضريبة جمركية موحدة مقدارها ٢% من القيمة العامة على جميع ما تستورده المشروعات من أجهزة وآلات ومعدات عدا سيارات الركوب.
- يعفى صاحب المشروع من الأرباح الناتجة عن التصرف فى الأصول أو الآلات أو المعدات الخاصة بالمشروعات التي تخضع لأحكام هذا القانون.

---

[٩] الموقع الرسمى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر الرابط التالى:

https://www.msmeda.org.eg/pages/3

- لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة واحدة من المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة.
- لمجلس الإدارة الحق في منح أى من الحوافز المنصوص عليها فى البنود من (١) إلى (٧) من المادة (٢٤) للشركات والمنشآت الداعمة التي لا توجد بين المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- يضع مجلس الإدارة برامج لمنح حوافز نقدية لصناديق الاستثمار والشركات التي تمول المشروعات.
- يتعين للاستفادة من الحوافز المشار إليها فى المادة (٣٣) من قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر في حال توفر شروط خاصة، مثل أن تكون المساهمة فى رأس مال المشروع نقداً.
- لا تتمتع الشركات والمشروعات الداعمة لأحكام الفصل الثالث من هذا الباب، بالمزايا والحوافز المقررة لها.
- لا يجوز الجمع بين الحوافز المقررة في هذا الباب وبين الحوافز المقررة في قانون الاستثمار الصادر لسنة ٢٠١٧.
- يُشترط للتمتع بالحوافز الضريبية المذكورة في هذا الباب حسابات منتظمة، تسري على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا لـ قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

رأى الباحث

يرى الباحث أن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يعد من القوانين الفعّالة التي تضمن حق أصحاب المشاريع والممولين على حد سواء وتساهم في تدوير العجلة الاقتصادية للبلاد وتنمية المشاريع الصغيرة، مع تقليل نسب البطالة عن طريق خلق فرص عمل مختلفة للشباب.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثانى
أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لذا فإنها تولي اهتماما كبيرا بتنظيمها ووضع السياسات والتشريعات التنظيمية التي تضمن نجاحها.

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثانى: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الأول
أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة مجالاً واسعا وأهمية كبيرة (١٠) من خلال استغلال الموارد الأولية وإعادة توزيع الدخل، كما أن لها دور حيوى فى الاقتصاديات القومية؛" أنها بلغت على سبيل المثال نسبة (٩٧%) في الهند من المشروعات الاقتصادية، ونسبة (٩٠%) في أمريكا، وما بين (٨٥– ٩٠%) في أوروبا، ونسبة (٧١%) في اليابان[١١].

أيضاً تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكاناً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول وخاصة الدول النامية. كما تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات

---

(10) STANKOVIĆ, Milica; MRDAK, Gordana; STOJANOVIĆ, Suzana. The importance of small and medium enterprises in modern economy. KNOWLEDGE-International Journal, 2018, 28.5: 1619-1624. DALLAGO, Bruno. The importance of small and medium enterprises. UN Chronicle, 2003, 40.4: 18-19.

(١١) د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ١٠ العد ٧٣، ٢٠٢٠، ص ٥٤٩

الاقتصادية والاجتماعية ولا تختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء[١٢].

أولًا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدورًا مختلفة في تعزيز الناتج المحلي للدول ودعم اقتصادها، ولعل مجالات وتعدد تأثيراتها يشير إلى الأهمية الكبيرة التي يمكن اعتبارها أحد روافد التنمية في الاقتصاديات المختلفة، **وتتمثل أهمية هذه المشروعات فيما يلي:**

١. خلق فرص العمل ومكافحة البطالة

تشير تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفرت أكثر من ٣.٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما يقدر عدد العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بحوالي١١ مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة الوطنية.

ووفقًا للبنك المركزي المصري، فإن ٧٥% من العاملين في القطاع الخاص يعملون في مشروعات صغيرة ومتوسطة، مما يبرز دورها في تقليل معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء.

٢. دعم النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي

تساهم المشروعات الصغيرة بنسبة ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وفقًا لتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ حيث تعمل المشروعات الصغيرة على تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يساعد في دعم الاستقرار الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر المشروعات الصغيرة المحرك الأساسي للنمو في القطاعات غير الرسمية؛ حيث يعمل جزء كبير من المصريين في أنشطة اقتصادية غير مسجلة تعتمد على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

---

[١٢] مريم رؤوف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٢، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤ ص١٦٠

(ISSN: 2537- 0758)

٣. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال

توفر المشروعات الصغيرة بيئة مناسبة للمبتكرين ورواد الأعمال لاختبار أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة، وقد أطلقت الحكومة المصرية عدة مبادرات لدعم ريادة الأعمال، مثل مبادرة رواد النيل، التي تهدف إلى توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي لأصحاب المشروعات الصغيرة. كما تلعب المشروعات الصغيرة دورًا مهمًا في دعم التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية؛ حيث يتزايد عدد الشركات الصغيرة التي تعتمد على الإنترنت كوسيلة لتسويق وبيع منتجاتها.

٤. تحقيق التنمية الإقليمية وتقليل الفجوة الاقتصادية بين المحافظات

تعتبر المشروعات الصغيرة أداة رئيسية في تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، حيث تنتشر بشكل واسع في المناطق الريفية والصعيد، مما يقلل من الفجوة الاقتصادية بين الحضر والريف، وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن ٦٠% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتركز في المناطق الريفية، وهو ما يساعد على تحسين مستوى المعيشة في تلك المناطق. وهناك جانب آخر مهم ويتمثل في أن هذه المشروعات تدعم التنمية المحلية من خلال استخدام الموارد المحلية وتوظيف العمالة المحلية، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين المحافظات المختلفة.

٥. المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة

تمثل المشروعات الصغيرة حوالي ٨٠% من إجمالي المنشآت الصناعية في مصر، وفقًا لاتحاد الصناعات المصرية. وتوفر هذه المشروعات مدخلات إنتاج أساسية للصناعات الكبرى، مما يعزز التكامل الصناعي ويدعم سلاسل التوريد المحلية، كما تساعد على تحسين الإنتاجية الصناعية من خلال الابتكار وتقديم حلول صناعية منخفضة التكلفة.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، تعد المشروعات الزراعية الصغيرة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها التنمية الريفية، حيث تمثل حوالي ٦٠% من إجمالي النشاط الزراعي في مصر، كما تساهم في تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتحسين كفاءة التصنيع الغذائي.

وعلى مستوى الخدمات التجارية، فوفقًا لتقارير البنك المركزي المصري، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٧٠% من قطاع الخدمات والتجارة، مما

يعكس أهميتها في دعم الاقتصاد غير الصناعي، كما تلعب دورًا مهمًا في قطاع التجزئة والبيع بالتجزئة[١٣].

وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أنها تمثل العمود الفقرى للاقتصاد القومي وخاصة في الدول النامية وتزايد الاهتمام بها مع زيادة التقدم الاقتصادي فهى مصدر لتوليد الناتج والدخل وتساهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والحد من الهجرة الداخلية عن طريق استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة.

وتساهم في تحسين مستوى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الإنتاجية حيث تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وتساهم في تعظيم الفائض الاقتصادي وتنمية الصادرات إضافة إلى تكوين الكوارد والمهارات الإدارية والمهنية كما أنها تساهم في التنمية الإقليمية المتوازنة بالإضافة إلى تحقيق التغيرات الجذرية أو الهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة ومن بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثانى

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

غالباً ما يتم تنظيم المشروعات المتوسطة بشركات ذات مسؤولية محدودة تعود للقطاع الخاص، أو بمشاركة بين القطاعين العام والخاص، للاستفادة من قدرات القطاع الخاص في إدارة هذا المستوى من المشاريع الانمائية[١٤].

والاهتمام بالمشاريع والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة يساهم في النمو الاقتصادي[١٥].

---

[١٣] د. محمد حسني دره، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنقاذ وتعزيز الاقتصاد المصري عبر الرابط التالى:https://www.tahiamasr.com/940184

[١٤] بدر ناصر معتق، دور الاستثمار الأجنبى فى دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية دراسة مقارنة وتطبيقية على الكويت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢٤ ص ٦١

[15] BOZSIK, Norbert; NGO, Duong Minh; VASA, László. The effects of foreign direct investment on the performance of small-medium enterprises: The case of Vietnam. Journal of International Studies, 2023, p.16.

(ISSN: 2537- 0758)

وتعدُّ الشركات الصغيرة والمتوسطة القوة الدافعة وراء تنمية الاقتصادات المختلفة، وقد أولت الحكومات اهتمامًا كبيرًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل الفوائد الاقتصادية والمالية المختلفة التي تجلبها للصناعات الوطنية وتنمية القطاع الخاص

بالإضافة إلى خلق فرص العمل ودفع عجلة الإبداع وريادة الأعمال. أما من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة فتمويل الشركات يساعدها على النمو والحصول على الموارد بتكاليف أقل، والوصول إلى الموارد غير المتاحة في الأسواق المحلية[١٦].

وتشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، هذا بالإضافة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها، وتحسين الإنتاجية وزيادة الدخل، ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات المستجدة

وتنتشر تلك المشروعات في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية[١٧].

وتمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٩٠% من الأعمال و٦٠%- ٧٠% من العمالة و٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم.

---

[١٦] د. رغدة الإبراشي، كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر أن يكون لها مكانة في الأسواق الدولية؟ مقال متاح عبر الرابط التالى:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8802

[١٧] بدر ناصر معتق، دور الاستثمار الأجنبى فى دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية دراسة مقارنة وتطبيقية على الكويت، مرجع سابق ص ٨٢

كما تعد العمود الفقري للمجتمعات في كل مكان، فهي تسهم في الاقتصادات المحلية والوطنية وفي صون سبل العيش، ولا سيما بين العاملين الفقراء والنساء والشباب والفئات المهددة.

كما تمتلك الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القدرة على تحويل الاقتصادات، وتعزيز خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي العادل إذا تم منحها الدعم الكافي.

والجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتشجيع الابتكار، وتنمية المجتمعات[١٨].

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية؛ نظرًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد. ولذلك تشكل ما نسبته ٩٥% من إجمالي المشروعات في العالم، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية، منها: مكافحة البطالة، وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية، وزيادة النشاط الاقتصادي.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك ركزت الدولة جهودها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من تداعيات الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري وأوجه إنفاق الموازنة العامة للدولة.

كما يلعب قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة دورا كبيرا في تحقيق وتفعيل خطة الدولة لتشييد استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية والمساهمة في مواجهة البطالة.

(18) NEAGU, Cibela, et al. The importance and role of small and medium-sized businesses. Theoretical and Applied Economics, 2016, p. 331-338PENJISEVIC, Aleksandra, et al. Achieved results and perspectives for further development of small and medium-sized enterprises: statistical findings and analysis. Oditor, 2024, p. 313.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى ذلك تشكل مثل هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة طوق النجاة أو عنق زجاجة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء بصفة عامة واقتصاد مصر بصفة خاصة، وذلك للانطلاق نحو النمو وتحقيق فائض يساهم في تحقيق التنمية

وتزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية والمتقدمة لما اثبتته معدلات النمو المرتفعة الحالية والمحتملة لهذه المشروعات وقدرتها الفائقة على التأثير وبقوة في الأوضاع الاقتصادية في أي دولة.

حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن ٩٠% من المؤسسات حول العالم، وتستوعب ما يزيد عن ٧٥% من الوظائف لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية [١٩].

كما تعد المشروعات الصغيرة المحرك الرئيسى فى تفعيل استراتيجية التنمية من خلال زيادة فرص العمل وزيادة قاعدة الملكية، بالاضافة الى مواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل.

لذا فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى الأداة الأكثر فاعلية فى الإنتقال الى السوق المفتوح من خلال إعادة الهيكلة حيث انها تمثل القوة الرئيسية لتنمية القطاع الخاص بما يحوله إلى قطاع متقدم ومستدام يخدم استراتيجية مصر ٢٠٣٠[٢٠].

وتُعد المشروعات الصغيرة قاطرة تنمية لأى اقتصاد، إذ يمكن للمشروعات الصغيرة ان تساعد فى التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التى انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى، فيمكنها أن تشكل قوة تنموية هائلة فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة فى العالم ويمكن

---

[١٩] د. جيهان عبد السلام عباس، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، المجلد ٤٠، عدد خاص ٢٠٢١، ص ٢٠١

[٢٠] بثينة رمضان مرسى، تقييم سياسات دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢٠٢٢

أن تؤدى دوراً هاماً فى توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية، وتساعد على التخفيف من حدة البطالة[٢١].

كما تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها؛ إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢.٤٥ مليون مشروع، حيث يضاف سنويًا نحو ٣٩ ألف مشروع في المتوسط، ونحو٨٥% من تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما ١٤% منها مشروعات صغيرة، ونحو ٢% فقط مشروعات متوسطة.

ووفقًا لوزارة التخطيط، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتغطى ٩٠% من التكوين الرأسمالي، فيما تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي. ولكن تبلغ نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات المصرية نحو ٤% فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تولي أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ كونها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر، وسن التشريعات اللازمة لتذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع بما يسهم في تحقيق العديد من المميزات وفي مقدمتها الحد من البطالة وتغذية الصناعات الكبرى وتوفير متطلباتها، وتحسين القوة التنافسية للمنتج المصري، وزيادة حجم الصادرات، وتوفير العملة الأجنبية والحد من فاتورة الاستيراد، **وفيما يلي رصد لأبرز الجهود:**

---

[٢١] د. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة) المجلد ١١، العدد ٧٦ يونيو ٢٠٢١ ص ٨٣

(ISSN: 2537- 0758)

- تم إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية، والذي يقدم عدة حوافز مالية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومنها الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي.
- خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل بنسبة تتراوح ما بين ٢% إلى ٥%، بالإضافة إلى تخصيص ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وتشتمل الحوافز المالية على نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فتكون قيمة الضريبة السنوية على حجم أعمال المشروع الأقل من ٢٥٠ ألف جنيه تكون ١٠٠٠ جنيه وفقًا للقانون، بينما تكون ٢٥٠٠ جنيه على أعمال المشروع التي تتراوح ما بين ٢٥٠ لـ ٥٠٠ ألف جنيه.

كما تسعى الحكومة جاهدة إلى تعزيز مساهمة وأداء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات وبرامج وأنظمة تساعد في مصادر تمويلها، ووفق إحصائية صادرة عن البنك المركزي المصري، فإن الصناعات التحويلية (التي تعتمد على تحويل المواد الخام إلى منتجات مختلفة) تتجه إليها النسبة الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة بواقع ٥١% ويليها الشركات العاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤٠% وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعه على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة وغيرها.

وتعد كيانات الدولة الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وعلى رأسها جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي أتاح قروضًا بنحو ٤٠.١ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حتى مايو

٢٠٢٢، مما وفر ٢.٦ مليون فرصة عمل، ووفر منحًا بقيمة ٢.٨ مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية أتاحت ٣٢.٧ مليون يومية عمل[٢٢].

– تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[٢٣] بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لعام ٢٠١٧ وقد لعب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دورًا ملموسًا في تحسين بيئة العمل ودعم ريادة الأعمال[٢٤].

ومؤخراً أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن تقديم تمويلات بقيمة ٥٧.٥ مليار جنيه منذ يوليو ٢٠١٤ وحتى نهاية مايو ٢٠٢٥.

وأوضح جهاز تنمية المشروعات أن هذه التمويلات دعمت نحو ٢ مليون مشروع في مختلف القطاعات، لاسيما المجالات الصناعية والإنتاجية، وأسهمت في توفير أكثر من ٣.٤ مليون فرصة عمل على مستوى الجمهورية.

ويأتي ذلك في ظل حرص الدولة على تهيئة البيئة التشريعية والتمويلية الداعمة لنمو هذا القطاع الحيوي، الذي يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، وأداة فعالة لمكافحة البطالة وتحفيز ريادة الأعمال.

وفى تقرير حديث أعلنت وزارة التنمية المحلية، إنجازات البرنامج القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك"، منذ انطلاقه في عام ٢٠١٥ وحتى نهاية مايو ٢٠٢٥، حيث نجح البرنامج في تنفيذ أكثر من ٢١٥ ألف مشروع صغير

---

[٢٢] بسنت جمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية الاقتصادية وجهود التعزيز، عبر الرابط التالى:https://marsad.ecss.com.eg/75035/

[٢٣] جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هو جهاز حكومي ذو شخصية اعتبارية عامة ويهدف إلى وضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها.

[٢٤] شيماء حسين ربيع عبد الرازق، جهاز تنمية المشروعات ودورها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدي الشباب، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ١٩، العدد ١٩ الجزء الأول إبريل ٢٠٢٠ ص ١١٠

(ISSN: 2537- 0758)

ومتوسط على مستوى الجمهورية، بتمويل تجاوز ٣٣ مليار جنيه، ساهمت في توفير نحو مليون و٤٣٧ ألف فرصة عمل مباشرة.

ويعد "مشروعك" أحد أهم آليات الوزارة لتمكين الشباب والمرأة اقتصاديًا، ونشر ثقافة العمل الحر، ودعم جهود الدولة في الحد من البطالة واستثمار طاقات الشباب في مختلف المحافظات.

وخلال شهر مايو ٢٠٢٥ فقط، شهد البرنامج طفرة ملحوظة، حيث تم تنفيذ ١٢٠٦ مشروعًا بتمويل بلغ نحو ٣٧٤ مليون جنيه، ما وفر ٦٠٧٧ فرصة عمل مباشرة، بزيادة نحو ١٠٠٠ مشروع و٢٤٢١ فرصة عمل مقارنة بشهر أبريل، وزيادة في حجم التمويلات بنحو ١٤٨ مليون جنيه.

وأشار التقرير إلى أن محافظات الصعيد تصدرت قائمة المحافظات الأكثر استفادة من البرنامج خلال مايو، حيث جاءت سوهاج في المركز الأول بـ١٢١ مشروعًا بقيمة تمويل بلغت ٥٥ مليون جنيه، تلتها أسيوط بـ١١٨ مشروعًا بقروض بلغت ٥٤.٦ مليون جنيه، ثم بني سويف بـ٧٤ مشروعًا بقروض ١٤.٣ مليون جنيه، وأسوان بـ٧٢ مشروعًا بقيمة ٥٢ مليون جنيه.

كما سجلت محافظات الوجه البحري معدلات أداء متميزة، حيث نفذت الدقهلية ١١٨ مشروعًا بقروض تجاوزت ١٨ مليون جنيه، والشرقية ٩٢ مشروعًا بقروض ١٧.٥ مليون جنيه، والبحيرة ٩١ مشروعًا بتمويل ١٠.٦ مليون جنيه.

وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًّا للنمو الاقتصادي واستدامة هذا النمو على المدى الطويل، وتختلف أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يهدف إلى تحقيق الربح، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة

ومنها ما يهدف إلى تحقيق نتائج وآثار اجتماعية، وبعضها يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة فى مجال المشروع، وقد تكون جميع الأهداف السابقة

مجتمعة فى المشروع، وجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق مستهداف التنمية الاقتصادية[٢٥].

وتتسم المشروعات الصغيرة بالمرونة والابتكار نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها وارتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الابتكار إضافة إلى ذلك فإن المنشآت الصغيرة مرنة وهي الأكثر عدداً ويمكنها تسويق منتجات الشركات الكبيرة ويمكن أن تختفي بسرعة نظرا لارتفاع درجة المخاطرة فيها[٢٦].

ويرى البعض أن من الخصائص التى تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته. ويمكن إقامة المشروعات الصغيرة في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

وكذلك الإسهام في رفع المستوي المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة. كما تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة كما أن درجة المخاطرة في هذه المشروعات ليست مرتفعة[٢٧].

---

[٢٥] د. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مرجع سابق ص ١٠٥

[٢٦] د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ١٠ العد ٧٣، ٢٠٢٠

[٢٧] بدر ناصر معتق، دور الاستثمار الأجنبى فى دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية دراسة مقارنة وتطبيقية على الكويت، مرجع سابق ص ٣٩

(ISSN: 2537- 0758)

الخاتمة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احد الركائز الاساسيه لتحقيق التنمية الاقتصاديه نظرا لما توفره من فرص عمل، وماتسهم به في تنشيط الدوره الاقتصاديه،وتحقيق التوازن التنموي بين المناطق المختلفه. وقد ابرزت هذه الدراسه الاهميه الكبرى لهذه المشروعات كقوة دافعه للنمو الاقتصادي خاصه فالدول الناميه التي تسعي لخفض معدلات البطاله وتحقيق العداله الاجتماعيه وتحفيز الابتكار والإنتاج المحلي.

ومن خلال الدراسه، تبين لنا ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنوع مصادر الدخل القومي، وتعزز من مرونه الاقتصاد في مواجهة الازمات، فضلا عن دمج الفئات المهمشة، وتحقيق التنميه الاقتصاديه الا ان هذه المشروعات لا تزال تواجه تحديات كبيرة من ابرزها ضعف التمويل وصعوبه الوصول الي الأسواق ونقص الدعم الفني والإداري.

لذلك ولتعزيز دور هذه المشروعات يتطلب سياسات حكوميه واضحة ومتكامله، تشمل تيسير التمويل وتوفير بيئة تنظيمية وتشريعية مشجعة بالاضافه الي دعم التدريب وبناء القدرات فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست فقط أداة للنمو بل ركيزة لتحقيق تنميه اقتصادية عادله ومستدامة.

١- النتائج:

١. المشروعات المتوسطة كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ ملايين جنيه.
٢. المشروعات الصغيرة هي كل مشروع يصل حجم أعماله السنوية إلى مليون جنيه مصري، ويقل عن ٥٠ مليون جنيه مصري، وأيضًا يمكن تعريفه على أنه كل مشروع صناعي حديث، يبلغ رأس ماله المدفوع أو المستثمر إلى ٥٠ ألف جنيه

مصري، ويقل عن ٥ ملايين جنيه مصري، ويمكن تعريفه أيضًا أنه كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس، يصل رأس ماله إلى ٥٠ ألف جنيه مصري، ويقل عن ٣ ملايين جنيه.

٣. تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

٤. تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًّا للنمو الاقتصادي واستدامة هذا النمو على المدى الطويل، وتختلف أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يهدف إلى تحقيق الربح، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة.

٥. تولى مصر تولي أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ كونها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية

٦. تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتغطى ٩٠% من التكوين الرأسمالي، فيما تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي. ولكن تبلغ نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات المصرية نحو ٤% فقط.

٧. تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها؛ إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢.٤٥ مليون مشروع، حيث يضاف سنويًا نحو ٣٩ ألف مشروع في المتوسط، ونحو٨٥% من تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما ١٤% منها مشروعات صغيرة، ونحو ٢% فقط مشروعات متوسطة.

(ISSN: 2537- 0758)

٢- التوصيات:

١. نوصى بتوفير المناخ الملائم من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضا توفير مؤسسات مالية أو حث القائم منها على تمويل هذه المشاريع، وتأسيس مؤسسات داعمة لعمل هذه المشروعات لتقديم اللازم لضمان نجاحها.

٢. العمل على تهيئة بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتزدهر وتنمو وتسهم بشكل أكبر، وخاصة فيما يتعلق بتوفير أدوات التسويق، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل والتراخيص وممارسة الأعمال

٣. توفير التدريب للكوادر العاملة في المشروعات الصغيرة وتشجيع ودعم الابتكار والاختراعات وتبني الأفكار الجديدة والتوسع في مراكز التدريب.

٤. ضرورة دعم وزيادة حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على النحو الذى يلبى احتياجات رواد الأعمال فى القطاع الخاص، مع التركيز على قطاعى الصناعة والزراعة، فى إطار الخطة الشاملة لتعميق التصنيع فى مصر وزيادة الصادرات الصناعية والزراعية.

٥. العمل على توفير الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة، حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وهذا يعني توفير الدعم اللازم لتطوير قدراتها وزيادة قدرتها التنافسية.

قائمة المراجع

١- المراجع العربية:

١. د. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المجلد ١١، العدد ٧٦ يونيو ٢٠٢١.

٢. د. حسين عبدالمطلب الأسرج، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ع ٥٣، ٢٠١٠.

٣. د. حسين عبدالمطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٠١١.

٤. شحاتة أبو زيد، آليات تنفيذ المشروعات الصغيرة بحث مقدم إلى مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس– كلية التجارة ومنظمة حقوق الإنسان، ٢٠١٢.

٥. د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ١٠ العد ٧٣، ٢٠٢٠.

٦. مريم رؤوف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٢، العدد الأول معهد التخطيط القومي ٢٠٠٤.

(ISSN: 2537- 0758)

٧. د.جيهان عبد السلام عباس، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، المجلد ٤٠، عدد خاص ٢٠٢١.

٨. بثينة رمضان مرسى، تقييم سياسات دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

٩. شيماء حسين ربيع عبد الرازق، جهاز تنمية المشروعات ودورها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدي الشباب، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ١٩، العدد ١٩ الجزء الأول إبريل ٢٠٢٠.

١٠.د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ١٠ العد ٧٣، ٢٠٢٠.

١١.بدر ناصر معتق، دور الاستثمار الأجنبى فى دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية دراسة مقارنة وتطبيقية على الكويت، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢٤

١٢.د. جيهان عبدالسلام، المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠٢٠ عبر الرابط التالى:

https://pharostudies.com/

١٣.د. محمد حسني دره، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنقاذ و تعزيز الاقتصاد المصري عبر الرابط التالى:

https://www.tahiamasr.com/940184

١٤.د. رغدة الإبراشي، كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر أن يكون لها مكانة في الأسواق الدولية؟ مقال متاح عبر الرابط التالى:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/880

١٥.بسنت جمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. الأهمية الاقتصادية وجهود التعزيز، عبر الرابط التالى:

https://marsad.ecss.com.eg/75035/

١٦.المجلس الوطنى المصرى للتنافسية عبر الرابط التالى:

https://encc-eg.org/pressroom/press.aspx?id=255

١٧.الموقع الرسمى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر الرابط التالى:

https://www.msmeda.org.eg/pages/3

٢- المراجع الأجنبية:

18.Oya Pinar Ardic, Nataliya Mylenko, & Valentina Saltane, Small and Medium Enterprises A Cross-Country Analysis with a New Data Set, Policy Research Working Papwe No.5538, (Washington, D.C: The World Bank, January.2011).

19.STANKOVIĆ, Milica; MRDAK, Gordana; STOJANOVIĆ, Suzana. The importance of small and medium enterprises in modern economy. *KNOWLEDGE-International Journal*, 2018.

20.DALLAGO, Bruno. The importance of small and medium enterprises. *UN Chronicle*, 2003.

21.BOZSIK, Norbert; NGO, Duong Minh; VASA, László. The effects of foreign direct investment on the performance of small-medium enterprises: The case of Vietnam. Journal of International Studies, 2023.

(ISSN: 2537- 0758)

22. NEAGU, Cibela, et al. The importance and role of small and medium-sized businesses. Theoretical and Applied Economics, 2016.
23. PENJISEVIC, Aleksandra, et al. Achieved results and perspectives for further development of small and medium-sized enterprises: statistical findings and analysis. Oditor, 2024.